المحاسبة المالية في ظل التحول الرقمي

بحث مقدم الي

الأكاديمية العربية الدولية

كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في المحاسبة المالية

من قبل الطالب : ايهاب يسرى الشربيني البرعى

اشراف الدكتور

م2022-1443هـ

تمهيد :

ان المحاسبة تشهد في العصر الحديث تطورًا ملحوظًا فلم تعد مقتصرة على توثيق العمليات المالية وتسجيلها بل إنها تطورت لتواكب التغير الاقتصادي من خلال الهيكلة الداخلية للمنشآت والعلاقات المتشابكة، حيث تعمل المحاسبة على توفير المعلومات والبيانات اللازمة لتقييم أداء الإدارات المختلفة. وتساهم في اتخاذ القرارات وهو ما يعزز من دور التكنولوجيا في عمل المحاسبة ويزيد من الحاجة إليها لتحقيق مخرجات أكثر دقة وتوفير الوقت والجهد الذي يبذله العنصر البشري. وأكّد أن المحاسبة تواجه في الوقت الحاضر العديد من التحديات، ومن بينها تكنولوجيا المعلومات التي تفرض واقعًا جديدًا في بيئة الأعمال وما نتج عنها بضرورة إعادة النظر في المعالجات المحاسبية، وذلك نتيجة التحول الرقمي والاستخدام الواسع للذكاء الاصطناعي في أعمال المحاسبة والتدقيق. وعليه يجب على المحاسبين أن يطوروا من أنفسهم ومواكبة هذه التغيرات. أن دور المحاسب في ظل هذه التطورات سيكون مختلفًا بشكل جوهري مما كان عليه في السابق.

وأحد مكونات هذا التغير يرجع إلى التطبيقات التكنولوجية الإبداعية الجديدة في مجال المال والأعمال والحياة اليومية بشكل عام .

وبناءً على ذلك فإن الصورة التقليدية لعمل المحاسب في جمع الأرقام وتقديمها للآخرين من أجل اتخاذ القرارات لم تعد موجودة ، فالحواسيب وغيرها من أنواع وأدوات التكنولوجيا الحديثة قد حررت المحاسبين من مهام التجميع اليدوي

للمعلومات المالية، فمحاسب اليوم أصبح أكثر كفاءة وفاعلية، يأخذ على عاتقه دور متخذ القرار من خلال الخبرة والكفاءة التي امتلكها في استغلال وقته للتحليل والتدبير المنطقي بشأن المعلومات المالية، ويلعب دورًا نشطًا وفعّالًا في استراتيجية اتخاذ القرارات داخل المنشأة.

وكي يصبح المحاسب على قدر من المعرفة ومواكبة التطور لابد من معرفه ودراسة المحاسبة المالية دراسة تجعل منه مدير للنظام وليس مستخدما للنظام وكي لا يصبح ألـه أو مدخلاً للبيانات وسأطرح ببحثي هذا وأسأل الله أن يجعله عونا ومرجعاً مفيدا لمن يرجع اليه أهم النقاط التي لابد من الاستعانة بها حتى يتمكن كل محاسب من إجاده عمله .

مشكلة الدراسة

تتمثل طبيعة مشكلة الدراسة في ضوء التطور التكنولوجي الهائل لدى الجهات محل الرقابة والمتمثل في استخدام الجهات الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تطبيق النظام المحاسبي وعليه أثار الباحث التساؤلات الأتية .

- هل توجد علاقة بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وتطبيق الافتراضيات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- هل توجد علاقة بين استخدام الحاسب الألي في عملية إدخال وتسجيل وإيصال المعلومات عن الأحداث الاقتصادية وجودة المعلومات المحاسبية .

فرضيات الدراسة:.

تمت صياغة تلك الفرضيات لتحقيق أهداف الدراسة:.

- الفرضية الأولى: توجد علاقة بين تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني وتطبيق الافتراضيات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- الفرضية الثانية : توجد علاقة بين استخدام الحاسب الألي في عملية إدخال وتسجيل وإيصال المعلومات عن الأحداث الاقتصادية وجودة المعلومات المحاسبية .

أهداف الدراسة:.

. التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها على النظام المحاسبي
. دراسة الافتراضيات والمبادئ المحاسبية وبيان الإجراءات السلبية والمخاطر الناجمة منها وتقد م وسائل مقترحة للحد والتقليل من المخاطر .

. التعرف على أوجه القصور لدى المحاسب المستخدم للحاسب الألي في عمليات إدخال وتحديد وتسجيل وإيصال المعلومات للمستفيدين ووضع أطار ا للتطور التكنولوجي في المحاسبة المالية لتحديد وتطور نظم المعلومات المحاسبية .

أهمية الدراسة:.

من خلال الأهداف التالية يتم توضيح أهداف الدراسة :

1- الحاجه الضرورية والماسة لمواكبة التطورات الحديثة من الجهات محل الرقابة والمعتمدة علي الحاسب الآلي في جمع البيانات والمعاملات .
2- خلق تحدي للمحاسب لإمكانية إثبات مدي صحة ومصداقية البيانات .
3- ثقه المحاسب في نتيجة المخرجات الناتجة من الحاسب الآلي .
4- مواكبة التطوير المستمر في الحياة العملية لكي يستطيع أن يقدم تقارير حديثة وكفاءة مهنية عالية .

منـهجية الدراسة :.

استخدمت في بحثي المنهج التحليلي الوصفي الذي يقوم علي جمع المعلومات المتعلقة بالعناصر الرئيسية للدراسة كمصدر للمعلومات .

حيث أن العمليات المالية عند الاستخدام اليدوي تمر بخطوات

تسجيل العمليات في دفتر اليومية وهو ما يعرف بالقيد وتبويب القيود وتلخيص الحسابات أي ايجاد أرصدة الحسابات وإعداد موازين المراجعة وعرض النتائج بمقابله الإيراد بالمصروف وإعداد القوائم المالية التي تبين المركز المالي

وعند استخدام الحاسب الألي فإن دور المحاسب مقتصر علي تجميع المستندات وإعداد البيانات والاستعانة بخبرة مشغلي البيانات بالإضافة الي تفسير المعلومات ودور الحاسب الألي وملحقاته مقتصرة علي تسجيل البيانات من وسائل الإدخال وتبويب وتصنيف وتجميع وتحليل البيانات وحفظ المستندات بعد الإدخال والتسجيل في دفاتر اليومية والترحيل الي الاستاذ العام واتساع تسجيل البيانات بطريقة علمية وباستخدام اساليب علمية .

المحاسبة كمصدر للمعلومات هي عبارة عن مصنع يتكون من مدخلات وعمليات ومخرجات تمثل مدخلاته الأحداث الاقتصادية لتعالج هذه الأرقام وفق نظام محاسبي صمم بشكل يتلاءم مع طبيعة عمل المشروع وأهدافه ووفق فروض ومبادئ محاسبية معينة ، حتى تخرج معنا في النهاية على شكل نتائج ومعلومات محاسبية منظمة تساعد على اتخاذ القرار.

نستنتج مما سبق أن النظام المحاسبي الذي يعتمد على الفروض والمبادئ المحاسبية يمثل الجزء الأكثر أهمية(قلب) في هذا المصنع ، لذلك كان لابد من دراسة أهمية هذه الفروض والمبادئ المحاسبية.

مدخلات المحاسبة_____ النظام المحاسبي _____ مخرجات المحاسبة الأحداث الاقتصادية_____ الفروض والمبادئ _____ الإفصاح

مفهوم المحاسبة : (هي نظام للمعلومات الذي يقوم بتحديد وتسجيل وإيصال المعلومات عن الأحداث الاقتصادية للمنظمة إلي المستفيدين من هذه المعلومات)

المدخلات	عمليات التشغيل	المخرجات
تحديد العمليات المالية وتحليلها وتسجيلها	تبويبها وتلخيصها في الدفاتر المحاسبية	توصيل المعلومات المالية الناتجة للأصحاب المشروع ومتخذي القرارات

الأهداف المستخلصة من التعريف السابق ذكره:

1- تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة زمنية معينة.

2- تحديد المركز المالي في هذه الفترة.

☚ تسعى المحاسبة المالية إلى تحقيق العديد من الأهداف والتي من أهمها مايلي :-

- تسجيل اي عملية مالية تحدث في المنشاة فور وقوعها.
- تحديد نتيجة عمل المنشأة من ربح او خسارة عن فترة زمنية معينة.

- تحديد الوضع المالي للمنشاة، اي تحديد ما لها من اصول وما عليها من التزامات في فترة زمنية معينة•
- توفير المعلومات المالية والتقارير اللازمة للإدارات المختلفة بهدف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المناسبة•
- الاحتفاظ بسجلات كاملة ومنظمة ودائمة للتصرفات المالية التي تقوم بها المنشأة حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.

مستخدمي المعلومات المحاسبية (المستفيدين)

ينقسم المستخدمين المستفيدين من المعلومات المحاسبية الى قسمين

1- مستخدمين من داخل المنشأة

اصحاب المشروع

المدققين الداخلين

الموظفين

2- مستخدمين من خارج المنشأة

المستثمرين

البنوك

الجهات الحكومية

المدقق الخارجي

- إدارة المنشأة : تهتم مختلف المستويات الإدارية في المنشأة بالتقارير المالية التي ينتجها النظام المحاسبي لمساعدتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة لرسم السياسات والتخطيط للمستقبل وحاجة المنشأة للسيولة النقدية والرقابة علي ممتلكات المنشأة وعلى جودة الأداء

- الملاك : يهتم الملاك بمعرفة مدي نجاح مشروعهم في تحقيق الأرباح وفي الحالات التي تسند مهمة إدارة المشروع الي فئة اخري غير الملاك فهنا يحتاج المالك الي المعلومات المحاسبية للحكم علي مدي كفاءة إدارة المشروع في الاستثمار وحماية ممتلكاتهم
- المستثمرون : يحتاج المستثمرون المحتملون الي المعلومات المحاسبية لمساعدتهم في اتخذا قرارات بخصوص مدي جدوي الاستثمار في المنشأة .
- المقرضون : يحتاج المقرضون الي المعلومات المحاسبية لمساعدتهم في اتخاذ قرارات تتعلق بمدي إمكانية تقديم قروض للمنشأة ومدي قدرة المنشأة علي الوفاء بقيمة اقرض
- الأجهزة الحكومية : تحتاج الأجهزة الحكومية الي المعلومات المالية لمساعدتها في عملية التخطيط الاقتصادي وفي الرقابة علي الأداء كما تحتاجها في عملية تحصيل الزكاة والضريبية وفي تقديم التسهيلات للمنشأة
- الموظفون : يهتم العالمين بالمنشأة بمعرفة مدي نجاح المنشأة التي ينتمون اليها حيث يعكس ذلك جهودهم وكفاءتهم وكما يساعدهم في تأمين مستقبلهم

3- وظائف المحاسبة:

الوظائف المستخلصة من التعريف :

- ✓ التحديد : تحديد الأحداث الاقتصادية (العمليات المالية) التي ينبغي الاهتمام بها ومعالجتها وتجهيزها (تحديد العمليات إذا كانت مالية أو غير مالية) (العمليات المالية مثل : بيع السلع–تقديم الخدمات – دفع الأجور. العمليات الغير مالية : قرار تعيين موظف)
- ✓ القياس : بعد تحديد العمليات المالية يجب قياسها بوحدة النقد (تحديد قيمتها) العمليات التي لا يمكن قياسها بوحدة النقد يتم تجاهلها لأنها عمليات غير مالية .
- ✓ التسجيل : بعد قياس العمليات المالية يتم إثباتها في الدفاتر المحاسبية باتباع الطرق العلمية السليمة وذلك بشكل توثيق تاريخي مستمر .
- ✓ التوصيل: لكي تتم الاستفادة من العمليات المالية التي تم تحديدها وقياسها وتسجيلها ينبغي توصيل نتائجها إلى المستفيدين عن طريق إعداد التقارير المالية التي أهمها القوائم المالية ، ثم يقوم المحاسب بتحليل وتفسير هذه القوائم للمستفيدين ليسترشدو بها في اتخاذ القرارات .

الخصائص الأساسية للمعلومات :

ينبغي أن تتصف المعلومات المالية ببعض الخصائص لكي يتم الاستفادة منها في اتخاذ القرار وفي الرقابة ومن أهمها ما يلي

- الملائمة تكون المعلومة ملائمة أي تكون المعلومات ذات علاقه بالموضوع المراد اتخاذ القرار بشأنه .
- الوضوح ينبغي أن تكون معلومات مبسطه وسهله الفهم وأن يتم التركيز علي النقاط المهمة واستبعاد غير الضرورية منها .
- الموضوعية حتي يمكن الاعتماد علي المعلومات ينبغي أن تبتعد عن التقدير الشخصي وتعتمد علي بيانات حقيقة وكما يجب أن يلتزم الحياد في اختيار المعلومات .
- الدقة يقصد بها خلو المعلومات من الخطأ فكلما كانت المعلومات قليلة كانت أكثر دقة وأكثر فائدة
- الوقتية لكي يتم الاستفادة من المعلومات ينبغي الحصول عليها في الوقت المناسب .

الافتراضيات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها

((مبادئ المحاسبة المتعارف عليها))

تعتمد المحاسبة المالية على كثير من المفاهيم و المبادئ التي نشأت وتطورت على مدى التطور التاريخي للمحاسبة. وكثيرًا ما يطلق عليها اسم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو المقبولة قبولاً عامًا وهي توضح الطريقة أو الإجراءات التي يتم بها معالجة مفردات القوائم المالية بشكل يؤدي إلى تجانس سجلات وقوائم المنشآت التي تظهر بها مثل هذه البنود.

➢ ومن أهم هذه المبادئ ما يلي :-

1- الوحدة المحاسبية: (استقلال الوحدة المحاسبية)

من وجهة نظر المحاسبة، تعامل كل منشأة على أنها وحدة منفصلة عن مالكيها وعن المنشآت الأخرى ولها شخصيتها المعنوية المستقلة استقلالا تامًا عن مالكها بصرف النظر عن الشكل القانوني لها. ويمثل هذا المبدأ محور الاهتمام الذي يدور حوله النظام المحاسبي. ولذلك فلكل منشأة سجلاتها المحاسبية، ونظامها المحاسبي من تحديد، وقياس، وتسجيل، واحتفاظ وتبليغ للمعلومات المحاسبية. فالمعاملات المالية الخاصة بالمالك ليست جزءًا من المنشأة المملوكة له ولا تثبت في السجلات المحاسبية الخاصة بتلك المنشأة إلا إذا كانت ذات تأثير مباشر عليها.(مثال : رأس المال والمسحوبات)

2- الوحدة النقدية :

لا بد من استخدام صيغة مفهومة لمستخدمي المعلومات المحاسبية عند تسجيل أو تبليغ تلك المعلومات، وهذا بالضرورة أدى إلى مفهوم الوحدة النقدية أو القياس النقدي، والذي يعني أن المحاسبة المالية تقوم بقياس الموارد (الأصول) والتعهدات (الالتزامات) والتغيرات فيها (الدخل) في شكل وحدات نقدية باعتبار أن النقود تعتبر وحدة قياس نمطية ملائمة لتحديد وتقرير تأثير العمليات المختلفة.

3- التكلفة التاريخية :

يعني مبدأ التكلفة التاريخية أن المعاملة المالية تثبت على أساس كمية النقود الفعلية (التكلفة) التي استخدمت في التبادل لتلك المعاملة. بعد إثبات تلك المعاملة فإن التكلفة تفيد في الدفاتر المحاسبية وتظل على ما هي عليه دون النظر إلى أي تغيير لا حق قد يحدث (فيما عدا الاستخدام) في قيمة تلك المعاملة. فمثلا شراء قطعة أرض تسجل بالقيمة التي اشتريت بها وتظل في السجلات بهذه القيمة بغض النظر عن التغيرات التي قد تحدث لقيمة الأرض فيما بعد. ولا شك أن التمسك بإتباع مبدأ التكلفة التاريخية يرجع إلى سهولة التحقق من تلك القيم واستنادها إلى أسس موضوعة. وهناك اتفاق عام بين مستخدمي ومعدي القوائم المالية على أهمية وضرورة

استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في تسجيل المعاملات المالية في الدفاتر وبالتالي استخدام القيم التاريخية كأساس لقياس عناصر القوائم المالية.

4- الاستمرارية :

يقصد بالاستمرارية أن المنشأة وجدت لتستمر وأن المنشأة مستمرة في عملياتها لفترة من الزمن تكفى لإنجاز تعهداتها الموجودة، في ظل غياب دليل موضوعي على عكس ذلك. وترتيبًا على ذلك يتم تقييم الأصول على أساس التكلفة التاريخية ويتم تجاهل قيم التصفية للأصول والالتزامات وآثارها على الدخل، فضلاً عن أن التمييز بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة والخصوم قصيرة الأجل والخصوم طويلة الأجل هو نتيجة لتطبيق مبدأ استمرارية المنشأة.

5- الفترة المحاسبية :

لكي يتم قياس نتيجة نشاط المنشأة (الوحدة المحاسبية) بدقة تامة فإن الأمر يستلزم الانتظار حتى يتم تصفية أعمال هذه المنشأة، وهو الأمر الذي يعد غير منطقي أو عملي نظرًا للحاجة الملحة لمستخدمي المعلومات المحاسبية لمعرفة نتيجة أعمال المنشأة أولا بأول حتى يستطيعوا التصرف في ظل رؤية واضحة وإتخاذ قرارات اقتصادية سليمة. لذلك يتم تقسيم حياة المنشأة إلى فترات دورية غالبًا ما تكون (سنة مالية) وفي نهاية كل فترة يتم قياس نتيجة أعمال المنشأة من خلال مقابلة مصروفات الفترة بإيرادات نفس الفترة، كما يتم إعداد قائمة المركز المالي في نهاية تلك الفترة.

6- المقابلة :

نتيجة لتقسيم حياة المنشأة إلى فترات دورية فإن الأمر يتطلب لتحديد صافي دخل الفترة المحاسبية أن يحمل إيراد الفترة بجميع المصروفات التي ساهمت في تحقيق هذا الإيراد بغض النظر عن واقعة تسديد هذا المصروف. وهذا ما يعرف بمبدأ مقابلة الإيراد بالمصروف، وهو من المبادئ المحاسبية الهامة والتي تعتمد عليها كثير من الإجراءات المحاسبية التي ترتبط بتحديد نتائج الأعمال في نهاية الفترة.

☆ وتتم المقابلة وفقا لأساسين:

أ- أساس الاستحقاق :

أنه عند قياس صافي الدخل الخاص بالفترة ، فإن الإيرادات التي تؤخذ في الاعتبار هي تلك الإيرادات التي تخص الفترة سواء حصلت أو لم تحصل، كما أن المصروفات التي تؤخذ في الاعتبار هي تلك المصروفات التي تخص الفترة سواء سددت أو لم تسدد. وهذا يعني أن تتم المحاسبة عن العمليات المالية بصرف النظر عن اقترانها بالتدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة.

ب- الأساس النقدي :

يعترف الإيرادات عند تحصليها وبالمصاريف عند صرفها .

7- التحقق (الاعتراف بالإيراد) :

يعني هذا المبدأ أن المنشأة لا تعترف بالإيراد وتسجله في دفاترها إلا بعد تحققه فعلاً، ويتم تحديد نقطة تحقق الإيرادات عند حدوث واقعة البيع ويتم ذلك عند تسليم السلعة المباعة أو تقديم الخدمة، حيث أنه عند هذه النقطة تتم عملية التبادل المادي ويتوفر دليل موضوعي على تحقق الإيراد.

8- الثبات (التجانس) :

يعني هذا المبدأ أنه عند قيام المنشأة بإتباع إجراء أو أسلوب محاسبي معين فإنه يجب أن لا يغير من فترة لأخرى. ويعد مبدأ الثبات مبدأ هامًا لأنه يساعد مستخدمي القوائم المالية على تفسير التغيرات في المركز المالي والتغيرات في قائمة الدخل. ويمكن تصور مدى الغموض الذي ينتج إذا تجاهلت المنشأة مبدأ الثبات وغيرت الأساليب المحاسبية كل فترة. فإن أي منشأة يمكنها أن تؤثر في صافي الربح من سنة لأخرى زيادة ونقصا بمجرد تغيير الأساليب المحاسبية المتعبة. ويلاحظ أن مبدأ الثبات لا يعني أن المنشأة لا يمكنها مطلقًا أن تغير أساليبها المحاسبية المتعبة، بل يمكن للمنشأة أن تغير الأسلوب المتبع والتحول إلى أسلوب جديد إذا كان هذا الأسلوب يوفر معلومات أكثر فائدة بالنسبة للمستخدمين مقارنة بالأسلوب الجاري استخدامه. ولكن يجب الإفصاح عن

مثل هذا التغيير والآثار الناتجة عنه في القوائم المالية حتى لا يتم تضليل المستخدمين كما يجب الثبات بعد ذلك على الأسلوب الجديد.

9- الإفصاح :

ويعني هذا المبدأ أنه عند إعداد القوائم المالية يجب أن يكون هناك علانية تامة، بحيث لا يتم إخفاء أي معلومات أو بيانات قد تضر بالمستفيدين من هذه القوائم، أو قد تساهم في إتخاذ قرار معين. ويجب على المحاسب أن يلتزم جانب الحياد عند إعداد هذه القوائم وذلك بالإفصاح التام عن جميع المعلومات بغض النظر عن مدى تأثيرها على هذه القوائم.

10- التحفظ (الحيطة والحذر) :

في الكثير من المواقف المتعلقة بتقييم الأصول وتحدي الدخل، تكون هناك عدة قيم تمثل بدائل في مجال التقييم. وفي هذه الحالة فإن المحاسب يختار البديل الذي يترتب عليه عدم زيادة قيمة الدخل وبالتالي عدم زيادة قيم عناصر الأصول بقائمة المركز المالي. وهذا المفهوم يعد تطبيقًا لقاعدة الحيطة والحذر بمعنى عدم أخذ الأرباح المتوقعة في الاعتبار إلا عند تحققها فعلا.(تكوين مخصصات)

لكل فرع من فروع العلم مصطلحات خاصة تميزه عن غيرة من العلوم وفي المحاسبة يوجد الكثير من المصطلحات المستخدمة بين المهتمين في المهنة لتمثل معاني محددة متفق عليها وسأتناول شرح مجموعة من هذه المصطلحات .

الإصطلاحات الأساسية فى المحاسبة

1- الاصول : هي جمبع الموارد الاقتصادية التي تملكها المنشأة والتي يمكن قياسها وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها وتنقسم إلي قسمين .

وذلك على النحو التالى :

أ - الاصول الثابتة: هي الأصول التي يتم اقتناؤها بهدف المساعدة في العمل والإنتاج وليس بهدف إعادة بيعها والتي يتوقع الاستفادة منها لفترات طويلة .

مثل (المباني – الاثاث – الأراضي – المعدات – السيارات)

ب - الاصول المتداولة : هي النقدية والممتلكات الأخرى التي يتوقع تحويلها الي نقدية أو بيعها أو استخدامها خلال السنة مثل النقدية والعملاء والمخزون والاستثمارات قصيرة الأجل .

جـ - الأصول غير الملوسة : هي الممتلكات التي ليس لها كيان مادي ملموس ولكنها تساهم في نشاط المنشأة مثل شهرة المحل وحقوق النشر وحقوق الاختراع .

2- <u>الخصوم</u> : هي الالتزامات على المنشأة تجاه الغير والتي يمكن قياسها وفقا لمبادي المحاسبة المتعارف عليها وتنقسم إلي قسمين .

- **خصوم طويلة الأجل : وهي الالتزامات علي المنشأة تجاه الغير التي تستحق سدادها خلال فترة أكثر من سنة مالية مثل القروض طويلة الاجل**
- **الخصوم قصيرة الأجل : وهي الالتزامات علي المنشأة تجاه الغير التي يستحق سدادها خلال السنة مثل الدائنين والأقساط المستحقة سنويا علي الديون طويلة الاجل**

3- حقوق الملكية : وهي الالتزامات علي المنشأة تجاه ملاكها وهي عبارة عن المورد المستثمرة من قبل المالك أو الملاك في المنشأة وتساوي جميع الأصول مطروح منها جميع الخصوم .

4- قائمة المركز المالي (الميزانية) :
قائمة تبين الحالة المالية للمنشأة في تاريخ معين ، وتتضمن ملخصاً لجميع الأصول والخصوم وحقوق الملكية للمنشأة .

5- قائمة الدخل :
قائمة تبين نتيجة نشاط المنشأة من ربح وخسارة وذلك بمقابلة الإيراد بالمصروفات المرتبطة بها خلال السنة أو الفترة المحاسبية .

<u>صافى الارباح</u> : هو الزيادة في الايرادات عن المصروفات خلال فترة زمنية معنية .

<u>صافى الخسائر</u> : هو الزيادة في المصروفات عن الايرادات خلال فترة زمنية معنية .

6- <u>الايرادات</u> : جميع ما تحصل علية المنشأة مقابل بيع البضائع وتقديم الخدمات ، إضافة إلي أرباح الاستثمارات
وهى الزيادة في الاصول او النقص في الخصوم وتعتبر الايرادات تدفقات نقدية واردة للمنشأة مقابل بيع المنتجات او تقديم الخدمات للعملاء لذلك فهي تعبر عن الاموال التي تحصل عليها المنشأة نتيجة مزاولة نشاطـها ، وقد تحصل المنشاة على الاموال من مصادر اخرى غير نشاطها الرئيسي مثل ايراد العقار المؤجر للغير او فوائد الودائع المودعة في البنوك او غيرها .

7- <u>المصروفات</u> : جميع التكاليف التي تتحملها المنشأة مقابل حصولها على الإيرادات ، مثل تكلفة البضائع والخدمات المستخدمة في العمليات
وهى النقص في الاصول او الزيادة في الخصوم وهى الاعباء التي تتحملها المنشأة من اجل الحصول على الايرادات / مثل الأجور والمرتبات التي تدفع للعاملين ومصروفات الكهرباء والمياه والايجار .

8- ميزان المراجعة
قائمة بجميع حسابات دفتر الأستاذ وأرصدتها وتوازن الميزان يعتبر مؤشرا علي صحة أرصدة الحسابات ولكنه ليس دليلا قطعيا على عدم وجود أخطأ فيها .

9- دليل الحسابات

قائمة تضم اسماء جميع حسابات دفتر الأستاذ ويتم ترتيب الحسابات عادة حسب التسلسل في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل .

تسجيل العمليات المالية

←نظرية القيد المزدوج

تقوم المحاسبة على فكرة سهلة وهى ان أي عملية مالية تتكون من طرفين ، طرف يأخذ وطرف يعطى الطرف الذى يأخذ يعتبر مدينا والطرف الذى يعطى يعتبر دائنا وعند تحليل اى عملية مالية يجب ان تكون القيمة فى الطرفين متساوية ، حيث ن المبلغ المتداول بين الطرفين واحد ، اى مقدار المدين مساوى للدائن .

معادلة الميزانية

(((الاصول = الالتزامات + حقوق الملكية (راس المال))))

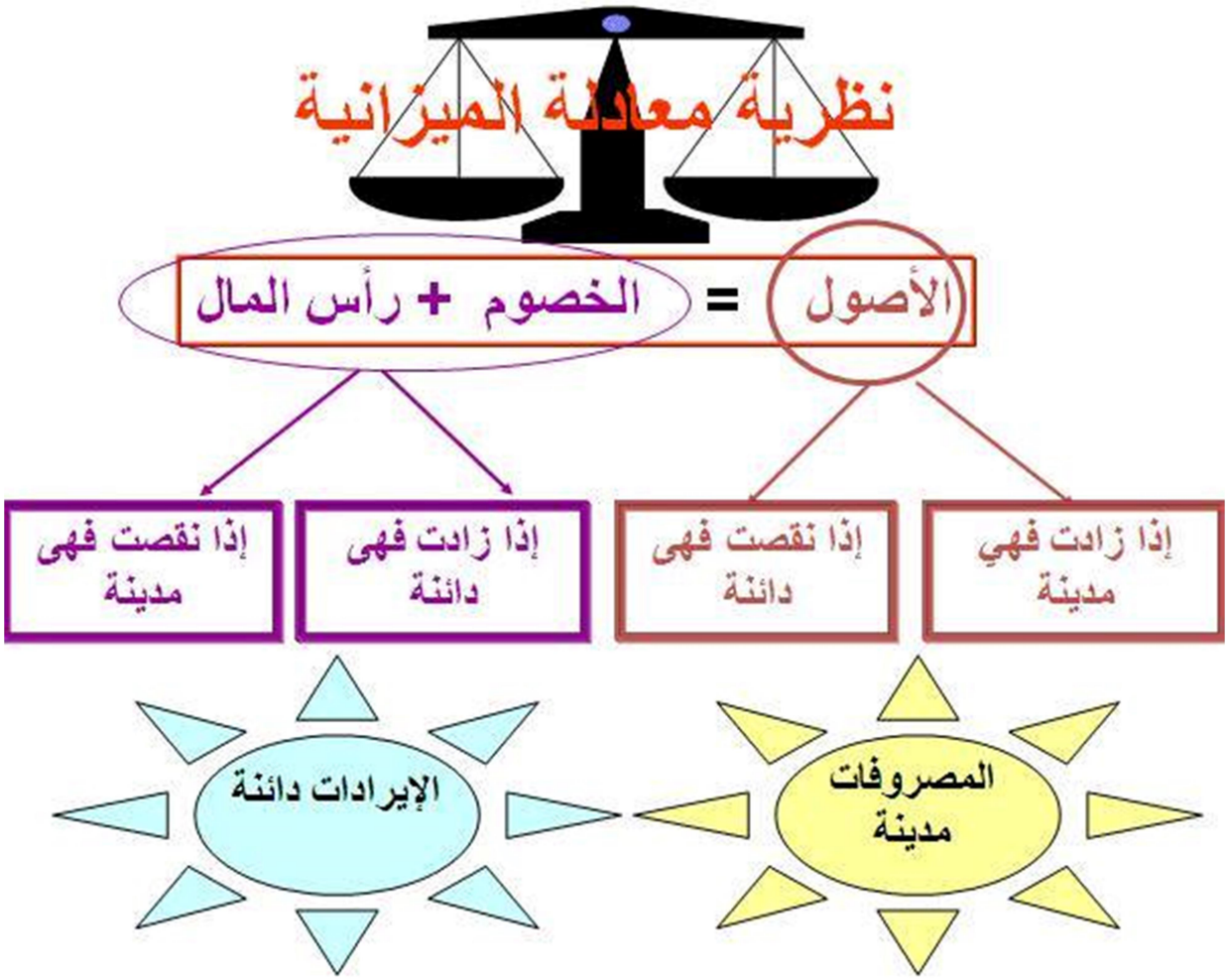
نظرية معادلة الميزانية
الأصول = الخصوم + رأس المال
إذا زادت فهي مدينة
إذا نقصت فهى دائنة
إذا زادت فهى دائنة
إذا نقصت فهى مدينة
المصروفات مدينة
الإيرادات دائنة

ويمكن صياغة معادلة الميزانية بالطريقة التاليـــة:

*** استخدامات الاموال = الالتزامات استخدامات الأموال = مصادر الاموال**

(عبارة عن التزام طرف ملاكها + التزام طرف الغير)

اذن استخدامات الاموال = حقوق الملكية + الخصوم

*** ويمكن القول بان في حالة وجود ارباح :**

حقوق الملكية + رأس المال + الارباح – المسحوبات

*** في حالة وجود خسائر :**

حقوق الملكية = رأس المال – الخسائر – المسحوبات

⬅ اذن .....الاصول = حقوق الملكية + الخصوم

الاصول = حقوق الملكية + الخصوم

☆ وعند وجود مصروف وإيراد ☆

الاصول + المصروفات = حقوق الملكية + الخصوم + الايرادات

أنواع الحسابات

تنقسم الحسابات الي	
الحسابات الوهمية أو الاسمية وهي الحسابات التي تتناول المصروفات والإيرادات أو الأرباح والخسائر وتعتبر المصروفات والخسائر مدينة بطبيعتها أما حسابات الإيرادات والأرباح فهي دائنة بطبيعتها *وهي حسابات مؤقتة تقفل في نهاية العام. وهي حسابات قائمة الدخل وليس لها رصيد اول المدة وتقفل نهاية العام .	**الحسابات الحقيقية** وهي الاموال أو الموجودات والاصول التي يمون لها وجود مادي (ملموسة) يمكن حصرها مثل الأراضي والمباني ،،، كذلك الأصول المعنوية غير الملموسة كشهرة المحل وحق الاختراع . ويخصص حساب مستقل لكل حساب والغرض منها معرفة الآثار المترتبة علي العمليات التجارية بالنسبة لممتلكات المنشأة . * وهي حسابات دائمة ولا تقفل أخر العام وترحل من سنة إلي اخري . وهي حسابات قائمة المركز المالي ولها رصيد اول المدة وتنقل من عام لأخر.

قواعد هامة متعلقة بالحسابات

- تعتبر الأصول والمصروفات من الحسابات ذات الطبيعة المدينة وهذا يعني أن رصيد الحسابات بصفة عامة يجب أن يكون مدينا .
- تعتبر الخصوم وحقوق الملكية والإيرادات من الحسابات ذات الطبيعة الدائنة وهذا يعني أن رصيد الحساب بصفة عامة يجيب أين يكون دائناً
- الحسابات ذات الطبيعة المدينة تنشأ بقيد مدين (أي أول قيد لها) والحسابات الدائنة تنشأ بقيد دائن

تحديد العمليات المالية

يتم في هذه الخطوة تحليل الأحداث الاقتصادية لتحقيق الهدفين التاليين .

1- تحديد العمليات المالية الخاصة بالمنشأة وهذا يعني استبعاد العمليات المالية التي لا علاقه لها بالمنشأة مثل التصرفات المالية الخاصة بالملك والمنشأة ليست طرفا فيها .
2- تحديد العمليات القابلة للقياس (أي التي يمكن التعبير عنها بوحدة النقد) مثل عملية شراء سيارة خاصة بنقل البضائع للعملاء فمثل هذه العملية هي التي يتم تسجيلها في حين يوجد عمليات خاصة بالمنشأة ولكن لا يمكن التعبير عنها بالنقود مثل قرارات التعيين ونقل الموظفين فمثل هذه الأمور لا يمكن تسجيلها.

أنواع الدفاتر

أولا : دفتر اليومية

وهي دفاتر يتم فيها القيد وفقا لتسلسل تواريخ العمليات .

ويشترط فيها : .

1. **أن يكون التسجيل وفقاً لنظرية القيد المزدوج .**
2. **أن يسجل لكل عملية (قيد) رقم وتاريخ وأن تكون الأرقام تسلسلية .**
3. **أن يكون شرح واف لكل عملية .**
4. **عدم إجراء أي تعديلات على القيد بعد تسجيله .**

ثانياً : دفتر الأستاذ

من المعروف من تعريف المحاسبة أنها تقوم بتسجيل وتبويب وتحليل العمليات المالية في مجموعة من الدفاتر والسجلات....

ففي دفتر اليومية تمت المرحلة الأولي وهي التسجيل....

أما مرحلة التبويب فتتم عن طريق دفتر الأستاذ بتجميع كل العمليات الخاصة بحساب معين (الطرف المدين والدائن) في صفحة واحدة أو أكثر ، وتسمي نقل العمليات من دفتر اليومية الي دفتر الأستاذ عملية (الترحيل)

شكل الحساب

يتكون دفتر الاستاذ من صفحات تمثل كل صفحة حسابا من الحساب تجمع فيه المبالغ المدينة أو الدائنة ، ويتم تصوير الحساب من جانبين :

الجانب المدين وهو الجانب الأيمن وتقيد فيه العمليات المالية التي يكون فيها الحساب مدينا .

الجانب الدائن وهو الجانب الأيسر وتقيد فيه العمليات المالية التي يكون فيها الحساب دائنا.

وتخصص كل صفحة لحساب مستقل .

رقم الحساب.....

ملاحظات

1. **يذكر في اعلي حساب الآلات أو المباني معدلات الاستهلاك ومكان وجودها .**
2. **يذكر في أعلي حساب العميل فترة الائتمان التي تمنح اليه وشروط البيع وهل توقف عن الدفع مرة من المرات .**

3. **التاريخ ، ويسجل فيها تاريخ العملية الوارد في المستند وبالتالي في اليومية .**
4. **قد يأخذ شكل قائمة كما هو معتمد في البنوك كي تبين الرصيد بعد كل عملية حتي يظهر الرصيد بعد كل حركة سواء كانت مدينة أو دائنة .**

الترصيد

بعد الانتهاء من عملية ترحيل العمليات يتم مقارنة الجانب المدين مع الدائن لمعرفة وضع الحساب (أي رصيده) وتسمي بعملية الترصيد .

الترصيد هو تحديد الفرق بين جانبي الحساب المدين والدائن

أولا : الرصيد قد يكون مدينا، أي أن مجموع الجانب المدين يزيد علي الجانب الدائن ومن ثم يكون الفرق من طبيعته مدينا .

إجراءات الترصيد :-

1. **يحدد الجانب الذي يتضمن مبالغ أكبر وتجمع خانة المبلغ ويكتب المجموع بين خطين .**
2. **ينقل نفس المجموع الأكبر الي خانة المبلغ الآخري ويكتب المجموع بالمثل بين خطين علي نفس مستوي سطر المجموع الأول .**
3. **الفرق بين المجموع الكبير ومجموع المبالغ في الجانب ذات المجموع الأقل يمثل رصيد الحساب .**

والفرق في الحساب أعلاه يعتبر رصيدا مدينا لأن

مجموع الجانب المدين – مجموع الجانب الدائن = رصيد مدين

الرصيد المرحل / الرصيد المنقول

وتعتبر هذه العملية بمثابة إعادة فتح الحساب ويقال في هذه الحالة أن الحساب أعيد فتحه برصيد مدين.

ويلاحظ كقاعدة أن الحسابات التي تظهر أرصدتها مدينة هي : .

. جميع الأصول ثابتة ومتداولة .

. جميع الحسابات الأسمية التي تمثل مصروفات .

ثانيا :. الرصيد الدائن (عكس المدين)

الحسابات التي تظهر أرصدتها دائنة : .

. حقوق الغير :

2. **الدائنون .**
3. **القروض .**
4. **بنك سحب علي المكشوف**

. حقوق أصحاب المنشأة :

1. **رأس المال**
2. **الأرباح**

مناسبات تحديد المديونية أو الدائنية (الترصيد) :

1. **عندما ترغب المنشأة في المطالبة بما لدي المدينين وارسال كشوف حساباتهم أو التعرف علي ما عليها من مبالغ قبل الموردين لسدادها .ويتطلب ذلك ترصيد الحسابات الشخصية للتعرف علي المديونية أو الدائنة للحسابات وغالبا يتم الترصيد في آخر كل أسبوعين أو كل شهر وفقا للطريقة التي تسير عليها المنشأة في المطالبة أو السداد . في البنوك وشركات التأمين يتم الترصيد مع كل عملية مع الغير .**
2. **في أوقات محددة في نهاية كل أسبوع أو كل شهر أو كل ثلاثة شهور أو كل نصف سنة تقوم ادارة الحسابات بترصيد الحسابات واستخراج ميزان المراجعة وذلك كوسيلة للضبط الداخلي لتحقيق التوازن الحسابي والاطمئنان علي صحة القيود من الناحية الحسابية . القيد المزدوج يحقق التوازن التلقائي للحسابات وميزان المراجعة هو الذي يكشف لنا هذا التوازن من عدمه .**
3. **في آخر الفترة يتم ترصيد الحسابات واستخراج ميزان المراجعة وذلك لتحضير كل من**
4. **حساب المتاجرة**
5. **حساب الأرباح والخسائر**
6. **قائمة المركز المالي**

ميزان المراجعة

ميزان المراجعة عبارة عن قائمة بجميع الحسابات الخاصة بالمنشأة الموجود بدفتر الأستاذ والغرض من إعداده هو الحصول علي درجه من التأكد من أن عملية التسجيل في دفتري اليومية والأستاذ تمت بشكل صحصح ويعتبر توزان مؤشر صحة ارصدة حسابات المنشأة ولكنه ليس دليلا قطعيا علي عدم وجود أخطاء

يوجد نوعان من الموازين

1- **ميزان مراجعه بالمجاميع ويحتوي في الجانب المدين علي مجموع المبالغ المدينة لكل حساب وفي الجانب الدائن علي مجموع المبالغ الدائنة .**
2- **ميزان مراجعه بالأرصدة يحتوي الجانب المدين علي الأرصدة لمدينة للحسابات وفي الدائن علي الأرصدة الدائنة .**

الأخطاء التي لا يظهرها ميزان المراجعة :

1. **الأخطاء المتكافئة أو المعوضه ، بحيث يكون هناك عدة أخطأ يغطي بعضها الأخر**
2. **فمثلا حدوث نقص في مجموع الطرف المدين وبنفس الوقت حدث خطأ أخر بنقص في مجموع الطرف الدائن بنفس القيمة وهذا لن يؤثر علي توازان الميزان حيث نقص مجموع الطرف المدين والدائن بنفس القيمية**
3. **أخطأ السهو فمثلا السهو عن تسجيل عملية بالكامل في دفتر اليومية أو السهو عن ترحيل قيد كامل من اليومية إلي الأستاذ**
4. **تكرار تسجيل في العملية في دفتر اليومية أو تكرار ترحيل قيد بالكامل الي دفتر الاستاذ**
5. **ترحيل قيد من اليومية الي الاستاذ بطريقة صحيحه ولكن هناك خطأ في اسم الحساب الذي تم الترحيل اليه**
6. **الأخطاء الفنية بحيث يتم تسجيل العملية بطريقه غير صحيحه من الناحية الفنية بسبب جهل بقواعد وأصول المحاسبة**

وفي الحالات التي لا يتوازن فيها ميزان المراجعة فإن ذلك يدل علي وجود خطأ في الميزان أو الدفاتر أو بهما معا ولتحديد مكان الخطأ يفضل البحث أولا في ميزان المراجعة ثم دفتر الأستاذ .

الأخطاء في ميزان المراجعة :

1. **خطأ في تجميع ميزان المراجعة**
2. **حذف أحد الحسابات من الميزان**
3. **وضع أحد أرصدة الحسابات في المكان غير الصحيح فمثلا وضع رصيد مدين في خانة الارصدة الدائنة**
4. **خطأ في المبلغ لحساب أو أكثر في الميزان فمثلا ورد في ميزان المراجعة رصيد الصندوق هو 1000 ريال في حين ان الرصيد الصحصح هو 10.000 الف ريال**

الأخطاء في دفتر الأستاذ

1. **عدم ترحيل أحد طرفي القيد الي حسابة في دفتر الأستاذ**
2. **خطأ في المبلغ الذي تم ترحيله**
3. **خطأ في عملية الترحيل بحيث يتم ترحيل مبالغ مدينة الي الجانب الدائن من الحساب أو العكس**
4. **خطأ في عملية الجمع أو الترصيد لأي من الحسابات بدفتر الأستاذ**

بعد الانتهاء من إعداد ميزان المراجعة والحصول علي ميزان متوازن فإن الخطوة التالية تهدف الي تعديل بعض الأرصدة الواردة بالمزيان بهدف الوصول الي نتيجة نشاط المنشأة ومركزها المالي بشكل صحيح وسليم وتسمي هذه الخطوة بالتسويات الجرديه .

قائمة المراجعات

أصول المحاسبة المالية / الجزء الأول . أ د وليد ناجي الحيالي، رئيس الأكاديمية العربية في الدنمارك

مبادئ المحاسبة / الأستاذ الدكتور فتحي رزق سالم ، استاذ المحاسبة والمراجعة بجامعه القصيم

المحاسبة المتوسطة الجزء الأول / دونالدكسو / جيري ويجانت
تعريب الدكتور أحمد حامد حجاج / أستاذ ورئيس قسم المحاسبة كليه التجارة جامعه المنصورة

المحاسبة المتوسطة الجزء الثاني / دونالدكسو / جيري ويجانت ،
تعريب الدكتور أحمد حامد حجاج ، أستاذ ورئيس قسم المحاسبة كليه التجارة جامعه المنصورة

مبادئ المحاسبة الجزء الأول / د نعيم دهمش واخرون

مقدمة في أصول المحاسبة المالية دار الجامعية للطباعة والنشر بيروت د عبد الحي مرعي .

مبادئ المحاسبة للأستاذ والدكتور عبد الستار الكيبسي .

كتاب المحاسبة المالية / للدكتور د/ مناضل عبد الجبار السالم / وللدكتور د/ عبد الوهاب عبد الرحمن الشامي

هذا وبالله التوفيق،،،،